العلاقات المصرية-الليبية (2011-2014) صراع الحدود والأمن والسياسة

محمد محسن أبو النور

باحث سياسي

ملخص

أفرزت أزمتا مقتل المصريين السبعة بالرصاص الحي المباشر في الوجه على الساحل الليبي، واختطاف الدبلوماسيين المصريين بطرابلس عددًا من علامات الاستفهام، حول طبيعة التعاطي المصري-الليبي، في القضايا الطارئة والعالقة أيضًا، ذلك أن النظامين الحاكمين في كل من القاهرة وطرابلس تفاعلا مع الأحداث بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الثنائية.

وعلى هذا يمكن القول إن السمة الغالبة على العلاقات المصرية-الليبية هي الصراع حول الحدود والأمن والسياسة، وفي هذا المقام طالب الكاتب المصري محمد حسنين هيكل[1] أن تضم مصر ليبيا كما فعلت في زمن عبد الناصر بالوحدة مع سوريا، معتبرًا أن اتساع الحدود مع ليبيا يشكل مشكلة المشكلات بالنسبة لمصر، حيث يستحيل أن يضبط سلاح الحدود المصري كامل الحدود المترامية الأطراف بين البلدين، والتي ترد منها إلى الجانب المصري الأسلحة بكثافة لم يسبق لها مثيل.[2]

في كل الأحوال كان الإخفاق في تحقيق شراكة كاملة وارتباط إستراتيجي- هو العلامة البارزة في مسار العلاقات بين البلدين تاريخيًّا، وينسحب ذلك على الفترة منذ تأسيس دولة ليبيا بعد الاستقلال عام 1951م، مع استثناءات محدودة شهدتها المرحلتين الأولى والأخيرة من حكم القذافي.

إطلالة على التاريخ

نجح الملك إدريس السنوسي[3] في تأسيس دولة ليبيا في الفترة التي سيطر فيها الضباط الأحرار على الحكم في مصر، وكان لاختلاف التوجهات بين الحكمين أثره

رؤية تركية
2014 - 11
66 - 51

الواضح في الفتور الذي طغى على العلاقة، حتى مع قدرة النظامين على احتواء التوتر الذي تكرر طيلة فترة حكم السنوسي، التي امتدت 18 عامًا، وتحديدًا في الفترة من 1951 حتى 1969م.

وفي الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1954 ـ 1970م) كان النظامان يتعاونان بشكل مثمر، ومرد ذلك إلى شخصية ناصر الكاريزيمية نادرة التكرار، حيث ساعد القذافي في الوصول إلى الحكم، ومِن ثَمّ رد إليه العقيد الجميل في عدد من المناسبات على صعيد السياسة والاقتصاد، وكثيرًا ما ردد الزعيم المصري قوله: إن القذافي يذكّره بفترة شبابه.

وبالرغم من أن حكم عبد الناصر لم يعاصر ثورة الفاتح من سبتمر/ أيلول 1969م، إلا قرابة عام واحد، حيث توفي الرئيس "جمال عبد الناصر" عام 1970م، فقد تأثرت الثورة الليبية في بدايتها بثورة 23 يوليو/ تموز 1952م، ولاسيما أن القذافي كان معجبًا بالتجربة الناصرية، ولذلك سعى في ثماني السنوات الأولى إلى تطبيق النموذج الاشتراكي بوصفه نظام حكم يضم في جعبته القوى السياسية كافة.

كما سعى القذافي للوحدة مع الدولة المصرية، وذلك بتوقيع ميثاق طرابلس ديسمبر/ كانون أول 1969م، الذى تضمن ما يُسمى بـ"الجبهة القومية العربية"، وفي مرحلة لاحقة انضمت سوريا، وتم إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا في 17 إبريل/ نيسان 1971م.

اللافت في العلاقات أن تلك الفترة الخصبة والمثمرة لم تستمر طويلًا بعد أن رحل عبد الناصر يوم 28 سبتمبر/ أيلول

1970م، وجاء خلفه الرئيس محمد أنور السادات الذي كان يرى أن العقيد القذافي رجل أرعن، وكان يعامله بشكل من الدونية أثّرت في مجرى العلاقات في السنوات التي تلت ذلك- خاصة بعد أن انضم العقيد معمر إلى الإجماع العربي والذي قضى بمقاطعة مصر بعد توقيع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد 17 سبتمبر/ أيلول عام 1978م ـ وحتى اندلاع ثورة الليبيين في 2011م.[4]

وفي يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1981م، لقي الرئيس السادات نهايته على يد عدد من ضباط الجيش المصري، وبعدها بأيام، وتحديدًا في 14 أكتوبر/ تشرين الأول أخذ الرئيس محمد حسني مبارك مقاليد الأمور؛ فلم يجر تغييرًا كبيرًا على سير العلاقات مع القذافي، وبعد تلك الفترة العصيبة أعاد النظامان العلاقات إلى مستوى الوئام لا التطابق في وجهات النظر، خاصة بعد لقاء القذافي مع الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك فى المغرب عام 1989م، في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية بالرباط، ثم إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين.

ونتج عن هذا التحسن الكبير فى العلاقات توقيع عشر اتفاقيات تنظم أوجه التعاون كافة بين القاهرة وطرابلس فى العام 1991م، إلا أن القاهرة التزمت بتطبيق قرارات مجلس الأمن بالحصار الذي فرض على ليبيا مطلع التسعينيات وحتى بداية الألفية الثالثة في أعقاب أزمة "لوكيربي"، وظلت العلاقات في مستوى المقبول بعد تلك الفترة، وتبادل

تصدر ملف رموز النظام الليبي السابق القضايا ذات الأهمية القصوى بين الطرفين المصري والليبي، بعد أن وصل عدد الليبيين اللاجئين في مصر بعد اندلاع الثورة 17 فبراير/شباط عام 2011م إلى نحو 800 ألف لاجئ.

مبارك والقذافي الزيارات حتى اندلعت ثورات الربيع العربي.

فلول القذافي

تصدر ملف رموز النظام الليبي السابق القضايا ذات الأهمية القصوى بين الطرفين المصري والليبي، بعد أن وصل عدد الليبيين اللاجئين في مصر بعد اندلاع الثورة 17 فبراير/ شباط عام 2011م إلى نحو 800 ألف لاجئ.

في حين ينظر القضاء الإداري المصري في دعوى عدم تسليم رموز بارزين من أنصار العقيد المقتول معمر القذافي، بعد أن أصدر النائب العام قرارًا في 24 مارس/ آذار 2013 بتسليمهم. تستند الحكومة المصرية إلى قرار النائب العام في تجاوبها مع حكومة زيدان، حيث تم تسليم اثنين من المطلوبين،أحدهما السفير الليبي السابق علي مارية.

ليس غريبًا مع تطور مجريات الأحداث أن يعتمد معارضو قرار التسليم على الآثار السلبية التي تتجاوز الإساءة إلى سمعة مصر فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، إلى خطر ردود أفعال من قِبَل موالين للنظام السابق على العمالة المصرية والجالية المصرية في

ليبيا عمومًا؛ حيث يرد ربط بين ما وقع من اعتداءات على عمال مصريين في بعض المدن الليبية والاعتداء على القنصلية وعلى كنيسة تابعة للأقباط المصريين العاملين في بنغازي، وذلك في حيثيات قرار المحكمة الإدارية التي طالبت بوقف قرار النائب العام.[5]

وتعود الأزمة إلى وقت سابق منذ بداية الثورة الليبية على القذافي في 17 فبراير/ شباط 2011م، وما بعدها حيث شهدت تلك السنوات الثلاث جدلًا واسعًا بشأن توتر العلاقات المصرية- الليبية، وما تردد عن طرد السفير المصري محمد أبو بكر من طرابلس، على خلفية الحكم ببراءة أحمد قذاف الدم، أحد أبرز رموز نظام الرئيس المقتول معمر القذافي، ومنسق العلاقات الليبية- المصرية السابق، وهو ما نفاه كل من وزارة الخارجية المصرية، ورئيس الحكومة الليبية علي زيدان، قبل أن يوجه الأخير انتقادًا ضمنيًّا للسلطات المصرية لـ"سماحها لأحمد قذاف الدم بالحديث لوسائل الإعلام بعد إخلاء سبيله".

لا يعني هذا النفي بأي حال أن العلاقة أصبحت بعد ذلك في أحسن حال لها، ولاسيما أن القضية التي تمت تبرئته منها لا تتعلق بأعمال الفساد التي ارتكبها في ليبيا، وإنما لمقاومته السلطات المصرية في أثناء وجود بعض المطلوبين الليبيين بداخل شقته في حي الزمالك (وسط القاهرة)، مما دفعه إلى إطلاق النار على أفراد الشرطة، فقتل اثنين منهم، وهي القضية التي يرى البعض أنها تمت بالاتفاق مع قذاف الدم ذاته، لمنع تسليمه إلى السلطات الليبية باعتباره أحد الأعمدة الأساسية في نظام القذافي، والمتهم بأعمال فساد، فضلًا عن كونه المسؤول عن الاستثمارات الليبية وملف العلاقات مع مصر.[6]

على الرغم من عدم الارتياح الليبي الرسمي لما حدث في مصر في 3 يوليو/تموز 2013م، (عزل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الرئيس محمد مرسي) خشية تكراره في ليبيا، ولاسيما أن البلاد لم تشهد اختيار رئيس لها، أو حتى وجود برلمان دائم، إلا أنه كان هناك انقسام فيما يتعلق بكيفية التعامل مع السلطات الحاكمة في مصر

وبالرغم من عدم الارتياح الليبي الرسمي لما حدث في مصر في 3 يوليو/ تموز 2013م، (عزل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الرئيس محمد مرسي) خشية تكراره في ليبيا، ولاسيما أن البلاد لم تشهد اختيار رئيس لها، أو حتى وجود برلمان دائم، إلا أنه كان هناك انقسام فيما يتعلق بكيفية التعامل مع السلطات الحاكمة في مصر، خاصة بعد فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة لمؤيدي الشرعية الدستورية، بالقوة المميتة في الرابع عشر من أغسطس/ آب 2013م.

وفي كل الأحوال فضّلت الحكومة الليبية تغليب الاعتبارات الأمنية تحديدًا الخاصة بضبط الحدود على ما عداها، مع ضرورة عدم تأييد القاهرة لفلول القذافي، وفي هذا قدمت ليبيا تصورًا للعلاقة سلمته للحكومة المصرية، يتضمن ما يأتي:

- الاتفاق على خطة دفاع وتأمين مشترك للحدود.

• منع عمليات تهريب الأسلحة والمواد المخدرة.

• التزام الجانبين بتبادل المعلومات من خلال التعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين.

• موافقة ليبيا على إعادة كامل العمالة المصرية إلى سابق عهدها خلال نظام معمر القذافي.

• ضمان حقوق العمالة المصرية في حالة مساندة الحكومة المصرية للمطالب الليبية.

• التزام ليبيا بتزويد مصر بالنفط طبقًا للاتفاق الذي وقع خلال حكم الرئيس محمد مرسي.

• تأجيل فتح التأشيرة بين الجانبين، وإرجاء هذه الخطوة إلى حين ضبط الأوضاع على الحدود.

تحديات الأمن والحدود

شكلت عمليات تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من ليبيا إلى مصر[7]، مصدر قلق خاص للحكومات المصرية المتعاقبة التي تلت الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011م.

ففي أكتوبر/ تشرين الأول2011م، أكّد مسؤولون في وزارة الداخلية المصرية لصحيفة "نيويورك تايمز" أنه على مدى الأشهر الثلاثة التي سبقت تلك الفترة، أُلقي القبض على خمس مجموعات من المهربين كانت تنقل الأسلحة من ليبيا إلى سيناء، وشملت تلك الأسلحة قاذفات صواريخ مضادة للطائرات.

في الفترات التي أعقبت ذلك وتحديدًا في مارس/ آذار 2012م، أعلنت السلطات المصرية أنها صادرت 576 قطعة سلاح قادمة من ليبيا، تشمل بنادق قناصة حديثة. وقال مسؤولون أمنيون مصريون: إن مقابل كل شحنة أسلحة يتم الاستيلاء عليها، هناك خمس شحنات أخرى يتم تهريبها لكنها لا تكتشف.[8]

من غير الواضح فيما إذا كان تدفق الأسلحة، وهروب آلاف السجناء من السجون، وغياب تطبيق فعلي للقانون، أو تزايد الشعور بالضعف الاقتصادي هي الأسباب التي تقف وراء عمليات التهريب، ولاسيما مع ارتفاع معدلات الجريمة العنيفة في مصر بشكل حاد منذ بدء الثورة.[9]

وبالفعل تسببت تلك الأسلحة الواردة من ليبيا إلى مصر في إشعال المصادمات القبلية في جنوبي مصر، وأدت إلى ازدياد معدل الجريمة، واستنادًا إلى عشرات التقارير الإعلامية حول هذا الموضوع، يبدو أن كميات كبيرة من هذه الأسلحة – تشمل صواريخ روسية متطورة مضادة للطائرات من طراز: (SA-14) و(SA-16) و(SA-18) ـ تتجه إلى سيناء، وسوف يستمر الكثير من الأسلحة في طريقه إلى غزة بواسطة الأنفاق، في حين سيبقى عتاد عسكري آخر في الأراضي المصرية، ما من شأنه تحويل مصر إلى ليبيا أخرى في غضون سنوات قليلة لو استمر الوضع على ما هو عليه.[10]

في هذا المضمار أكد مسؤولون حكوميون مصريون أن سيناء تمتلئ حاليًّا بمخابئ كبيرة للأسلحة القادمة من ليبيا، ويشق

التجار والمهربون طريقهم عبر الحدود المصرية لإغراق السوق السوداء بالأسلحة والمتفجرات التي تأخذ طريقها إلى قطاع غزة من خلال الأنفاق، وهي عبارة عن صواريخ ومدافع مضادة للطائرات، ولهذا ليس غريبًا أن تستهدف مجموعة من المسلحين طائرة حربية مصرية بصاروخ روسي الصنع قبل أن تسقط ويلقى الطاقم بالكامل حتفه.[11]

وهذا دعا عددًا من المصادر العسكرية المصرية المقربة من الدائرة العليا لصناعة القرار في الجيش المصري أن تتحدث في حوار مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، عن تضرر مصر البالغ من تلك العمليات، وليس غريبًا أن يقول اللواء سامح سيف اليزل الجنرال المتقاعد في المخابرات العامة المصرية لمراسل الصحيفة: "نحن لا نريد أن نرى مصر مسارًا لتهريب الأسلحة، بعد أن تم اعتراض عدة شحنات مؤخرًا على الطريق الصحراوي من ليبيا إلى مدينة الإسكندرية المصرية في الشمال في طريقها إلى غزة، ونعتقد أن بعض الفصائل الفلسطينية توصلت لاتفاق مع الليبيين للحصول على أسلحة خاصة، مثل صواريخ أرض- جو تطلق من على الكتف".

بطبيعة الحال فإن مثل هذه الأسلحة تثير المخاوف بشأن الأمن في مصر، في وقت تجتاح الاضطرابات المنطقة بالكامل، ويمكن لهذه الأسلحة أن تضاف إليها صواريخ مضادة للطائرات وتطلق من على الكتف، بمعنى أنها لا تحتاج إلى عناصر مدربة تدريبًا نوعيًّا، كما لا تتطلب مكانًا وتجهيزًا خاصًّا؛ أي أنها شديدة الخطورة فيما يتعلق بصعوبة ضبط حامليها.

خطورة الأمر دعت الحكومة الروسية إلى تأكيد مثل هذه المخاطر، حيث قدمت مشروع قرار تطالب فيه مجلس الأمن بحثّ المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع تهريب الأسلحة بما في ذلك صواريخ "أرض- جو"، ولضمان مصادرتها بطريقة مناسبة قبل وقوعها في أيدي العناصر الإرهابية التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

وكانت موسكو جادة في موقفها حيث دعت الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة بما فيها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى تقديم المساعدات اللازمة لطرابلس لتحقيق هذا الهدف، كما حثت جيران ليبيا -في إشارة إلى مصر في المقام الأول- على التعاون في تقييم التحديات التي تواجه انتشار الأسلحة وأمن الحدود، والنظر في ردود الفعل المناسبة، بالنظر إلى فوضى السلاح التي تشهدها ليبيا، والتي تأثرت بها كل من تونس ومصر والسودان ومالي والجزائر ودول أخرى مجاورة لليبيا قد اشتكت من الأسلحة المهربة التي غمرت شوارعها.

الطريف في الأمر أن تلك العمليات لم تكن وليدة حالة الانفلات التي تلت الربيع العربي، بل كان لها أثر فيما سبق، حيث قال السفير الليبي بالقاهرة عبد المنعم الهوني (بعد نجاح الثورة ومقتل القذافي): إن السفارة اكتشفت مخازن أسلحة مخبأة تحت مبنى السفارة الليبية بحي الزمالك بالقاهرة، وأن

الغـرض منهـا كان تصفية معـارضي القذافي بمصر، والإضرار بالأمن المصري.[12]

السـفير لم يكتـف بالإعـلان عـن تلـك الترسـانة، بـل وجـه أصابع الاتهـام إلى مختار الشريطي، المسـؤول السابق بالسـفارة الليبية بالقاهرة، متهمًا إياه بتهريب كميات كبيرة من تلك الأسلحة إلى خارج القاهرة، التي كانت تبلـغ 170 كيلـو غرامًـا، وأنه قـام بإعدامها في منطقـة نائية خارج العاصمـة، مرجحًا أن تكـون في الصحـراء الغربيـة. وأضـاف أنهم وجدوا عشرات مخازن الأسلحة، وأن معظم المخازن فارغة بما يدل على أنهم أفرغوها إبان الثورة الليبية، وهرّبوها خارج مقر السفارة.

وشـدد الهوني عـلى أن الهدف مـن وجود تلك الأسـلحة هـو الإضرار بالأمن القومي المـصري، وأن السـفارة ستسـلم تلـك الأسـلحة لأقـرب مركـز شرطـة مـصري. وتنوعت الأسـلحة التي تم العثور عليها بين قنابـل وأجهـزة هاتفيـة للاتصـال التفجيري ورشاشات كلاشينكوف، وغيرها.

3 يوليو وما بعدها

أحـدث عـزل الرئيـس محمد مـرسي من جانب قيادة الجيش المصري في 3 يوليو/ تموز 2013م، صدمـة كـبرى لدى مختلـف ألوان الطيف السياسي الليبي، وعلى أثره تصاعدت حدّة التوتّـر بين الإسـلاميين والعلمانيين، في بيئة سياسية وأمنية مضطربة للغاية، وكان من تداعياته هجوم كاسح شـنته جماعة الإخوان المسـلمين في ليبيا، التي كانت تشارك بصورة محـدودة في الحكومـة في ذلـك الوقـت، عـلى حكومة رئيس الوزراء علي زيدان العلمانية في معظمها.

فقد حمل الجناح السياسي للحركة، حزب العدالـة والبنـاء، على زيدان بسـبب لقائه مع وزيـر الدفاع المصري عبد الفتاح السـيسي في أيلول/ سـبتمبر 2013، متّهـمًا الأول بتأييـد الإطاحـة بالرئيـس الشرعي المـدني المنتخب ديمقراطيًّـا، واسـتغلال مـا يحـدث في مـصر لتحويـل الأنظـار عـن إخفاقـات حكومـة بلاده.

أحـدث عـزل الرئيس محمد مرسـي من جانب قيـادة الجيـش المصـري فـي 3 يوليو/تمـوز 2013م، صدمـة كبـرى لدى مختلـف ألوان الطيـف السياسي الليبي، وعلـى أثره تصاعدت حدّة التوتّر بين الإسلاميين والعلمانيين

لم يكتف حزب العدالة والبناء بذلك فقد كرّرت قياداته تهديدات سـابقة بالانسـحاب مـن الحكومة، ودعت مـرارًا المؤتمـر الوطني العـام (المجلـس التشريعـي في ليبيـا) إلى التصويـت بسـحب الثقـة من زيـدان، وبعد أن أخفقـت في هذه المحاولة، سـحب حزب العدالـة والبنـاء وزراءه الخمسـة من حكومة زيدان، بمن فيهم وزير النفط في يناير/ كانون الثاني 2014م.

وهكـذا تميّز تفاعل بعـض أعضاء حزب العدالـة والبنـاء مـع سـقوط مـرسي بالتأمّل

والتفكّـر الذاتي، وذكروا في وسـائل الإعلام الاجتماعية أن جماعة الإخوان المسلمين الليبية تحتاج إلى تصحيح بعض أخطاء الماضي، وإلى التواصل بصورة أفضل مع فئة الشباب.

في هـذه الأثنـاء عمـدت الأصـوات المندرجة في ائتلاف القوى الوطنية ذي الميول العلمانيـة وبعـض هيئـات الجيـش الليبي إلى إعـادة الحديث عن حجـج أكل الدهر عليها وشرب، تقـول: إن حـزب العدالـة والبنـاء وجماعة الإخـوان أكثر ولاءً لمرشـد الإخوان في مصر من الدولة الليبية نفسـها، وأسهمت الشـائعات المتواصلـة، التـي لا أسـاس لهـا، والتـي تقـول: إن أنصار مـرسي حصلوا على مـلاذ آمـن في شرق ليبيـا في إذكاء مثـل هذه المزاعم.[13]

لم يكـن غريبًـا أن يثـير مثل هـذا البركان السـياسي مناقشـات مطولة حـول العلاقات بـين السـلطتين المدنيـة والعسـكرية، وحول إصـلاح القطـاع الأمنـي في ليبيا، ومـا له من تأثير في مسـار العلاقات الثنائية بين البلدين، فقـد أشـاد خصوم الإسـلام السـياسي، بمن فيهـم العديد مـن القبائل المؤيـدة للفيدرالية والتـي لهـا روابـط عائلية مع قبائـل في مصر، بالحملـة التي شـنّها عبد الفتاح السـيسي على جماعة الإخوان المسـلمين، ودعوا إلى حضور أقـوى للجيـش الليبـي مـن شـأنه أن يقلّص قوة الميليشـيات الإسلامية، ولاسيّما في مدينة بنغازي المضطربة شرقي ليبيا.

غير أن قادة الميليشيات الإسلامية اختاروا مسـارًا مختلفًـا، فقـد عـدّ بعضهـم محاولات زيدان الهادفة إلى بناء جيش ليبي جديد تدرّبه الولايات المتحدة، محاولة نسـخ تجربة الدولة

على عكس تركيا وقطر وإيران، لم تتأثّر علاقة ليبيا مع مصر سوى نسبيًا بما حدث في 3 يوليو/تموز 2013م، على الرغم من أن عددًا من القضايا العالقة لاتزال تغشى العلاقات بينهما

الاسـتبدادية التـي يقودها السـيسي في مصر. وأشارت إحدى الشـخصيات الإسلامية في بنغـازي إلى قائـد القـوات الخاصـة في المدينة الـذي يحظى بشـعبية كبـيرة على أنه "سـيسي بنغـازي"، معتـبرة أن هذه القوات "تعسـكر الحياة" في الشرق الليبي.[14]

وعلى عكس تركيـا وقطر وإيران، لم تتأثّر علاقـة ليبيا مع مصر سـوى نسـبيًّا بما حدث في 3 يوليو/ تمـوز 2013م، عـلى الرغـم مـن أن عـددًا مـن القضايا العالقة لاتزال تغشـى العلاقـات بينهـما، وتعد الحدود التي يسـهل اختراقها أحد مصادر التوتّر، حيث أسهمت عمليات خطف سـائقي الشـاحنات المصرية من جانـب القبائل الليبية، وتدفّق الأسـلحة عبر الحدود إلى مـصر، والهجرة غير القانونية للأيـدي العاملة المصرية إلى ليبيـا، في تدهور العلاقات بين البلدين.

لكن أسهمت الإطاحة بمرسي في إحداث تحسّن طفيف في عمليات مراقبة الحدود، لأن الحكومة المصرية الجديـدة تبنت موقفًا أقوى بشـأن أمـن الحـدود المصرية مـع ليبيـا وأمن الصحـراء الغربيـة بشـكل عـام. والحـال أنه يجـري التعامـل مع الكثـير من قضايـا الأمن

على الحدود من جانب عناصر غير رسمية من القبائل، ومن الميليشيات على الجانب الليبي، وهذه الجهات الفاعلة المحلية لم تتأثر نسبيًّا بتغيير النظام في القاهرة.

في الثامن عشر من فبراير/ شباط 2014 شهدت العلاقات المصرية ـ الليبية تطورًا مهمًّا يستحق التأمل حيث قال السفير الليبي في القاهرة محمد جبريل ما نصه: "قلت فى الخارجية المصرية إنه إذا كان هناك لبس عند البعض حول توصيف ما يجري فى مصر، فنحن جربنا الانقلاب العسكري لأننا ضحاياه، وجربنا الثورة لأننا صُناعها، وما حدث يوم 30 يونيو هو ثورة بامتياز. وأنا كسفير أرى أن كل الميادين مصرية، سواء التحرير أو رابعة والنهضة، ولا ينبغي أن أتدخل مع هذا أو ذاك، بصرف النظر عن توصيفي السياسي لما حدث، وهذه شهادتي، ولو قلت لا دخل لي فى توصيفها سأصبح [شاهد ماشافش حاجة]".

لم يكتف السفير الليبي الذي قضى في مصر 22 عامًا إبان فترة حكم معمر القذافي، معارضًا لنظامه الديكتاتوري بهذا بل زاد وقال: "ثورة 30 يونيو مثل ثورة يناير؛ لأن الأصل فى تسليم السلطة هو نزول الشعب، ثم تدخل الجيش لتأكيد إرادته، وإذا كانت الشرعية هي الناس فنزول الناس فى 30 يونيو كان استردادًا للشرعية خاصة أن من نزلوا كان بينهم الملايين التي أضيفت للأصوات التى حصل عليها مرسي في الجولة الثانية بعد اتفاق فيرمونت، وبعد فشل مرسي في تحقيق وعوده".[15]

اختطاف الدبلوماسيين

هكذا مرت العلاقات بشكل من الصعود والهبوط حتى جاءت أزمة اختطاف الدبلوماسيين المصريين في طرابلس بسبب اتهام السلطات المصرية لأبي عبيدة الليبي بالضلوع في تفجير مديرية أمن القاهرة صباح 24 يناير/ كانون الثاني 2014م، وما استتبعه من ردات فعل غاضبة لدى مؤيدي أبي عبيدة في ليبيا، ولاسيّما بعد أن ألقت قوات الأمن القبض على أبي عبيدة، في منطقة بين مُحافظتي مطروح والإسكندرية، وتعددت الأقاويل حول أسباب القبض عليه، ليتداول الإعلام تصريحات من مصادر أمنية مُجهّلة بأنه تم ضبطه بناءً على كونه "مُتهمًا بالانتماء لجماعة إرهابية"، وهي تنظيم القاعدة، وأخرى تُشير إلى احتجازه بسبب قيامه بعقد لقاءات سرية مع عدد من أنصار جماعة الإخوان المسلمين[16]

جاءت الرواية الرسمية لوزارة الداخلية المصرية، قائلة: "إن احتجاز شعبان مسعود

خليفة الليبي الجنسية، جاء لأسباب مُتعلِقة باستمرار وجوده بالبلاد رغم انتهاء إقامته، ويجري اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، على أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة في ظل ما تنتهي إليه التحقيقات القانونية".

بحسب الصفحة الرسمية لغرفة عمليات ثوار ليبيا، فقد تم إنكار التُهمتين، حيث نشرت أنه يدرس بمصر ولا تُهمة له إلا أن السُلطة في مصر صديقة لأحمد قذاف الدم، منسق العلاقات الليبية- المصرية السابق، وابن عم مُعمر القذافي، والذي قد تمت تبرئته مؤخرًا أمام محكمة جنايات القاهرة من تُهمة الشروع في قتل ضابط شرطة ومقاومة السُلطات، وفقًا لقولهم، واتهمت الحكومة الليبية بأن لها علاقة بقرار القبض عليه؛ لأنه أحد أبرز مُعارضي الحكومة الحالية.

وعلى أثر قرار القبض على أبي عبيدة، وقعت سلسلة من الأحداث، وصلت إلى حد اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، وتلا القبض عليه بيوم واحد اختطاف 5 من أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية بليبيا، وهم: الملحقان الثقافي والتجاري في السفارة المصرية في ليبيا مع 3 موظفين آخرين، كرد فعل على القبض عليه، بين شكوك حول كونه مُتورِّطًا بتفجير مديرية أمن القاهرة، قبل أن تنفي وزارة الداخلية المصرية الأمر برمته.

لقد أجرى الخاطفون الذين أعلنوا مسؤوليتهم عن خطف الدبلوماسيين اتصالات هاتفية على الهواء مباشرة مع عدد من الفضائيات ليُعلنوا عن ضرورة الإفراج عن أبي عبيدة، مقابل رد أعضاء الدبلوماسية المصرية، وهنا يجب التوقف على حقيقة محددات العلاقات بين البلدين في ظل تنامي دور الأشخاص والتنظيمات فيها!

مقتل المصريين السبعة

أثار مقتل المصريين المسيحيين السبعة يوم الأحد 23 فبراير/ شباط 2014م، ردات فعل غاضبة ومتتالية في الأوساط المصرية على المستوى الشعبي والإعلامي والرسمي أيضًا، فعلى سبيل المثال لم تخل قناة فضائية من برنامج تحليلي عن تلك الواقعة باعتبارها عملًا يتعلق بسيادة مصر وأمنها القومي في الدولة الغربية الجارة.

رسميًّا يمكن حصر ردود الفعل في موقفي وزارة الخارجية ومكتب النائب العام، حيث أصدرت الأولى بيانًا شديد اللهجة يحمل السلطات الليبية مسؤولية أمن أبناء الجالية المصريين في طرابلس وبني غازي وغيرها من المدن الليبية غير المستقرة.

وذكرت وزارة الخارجية المصرية فى بيان لها أنها "تتابع عن كثب من خلال السفارة المصرية في طرابلس، والقنصلية العامة في

بنغازي، كافة التفاصيل الخاصة بحادث مقتل سبعة مواطنين مصريين في مدينة بنغازي شرقي ليبيا، حيث جرت اتصالات مكثفة في هذا الشأن مع المسؤولين الليبيين تضمنت اتصالاً مع رئيس الوزراء الليبي علي زيدان".

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي، أن نبيل فهمي وزير الخارجية أجرى اتصالاً مع نظيره الليبي محمد عبد العزيز، ووجه السفارة في طرابلس والقنصلية العامة في بنغازي بمتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بشحن الجثامين بعد انتهاء إجراءات الطب الشرعي. وأكد أن الحادث "لا يمكن التساهل معه، وأن مصر تطالب الحكومة الليبية بضرورة اتخاذ كل الإجراءات المتاحة لتقديم الجناة للعدالة". وطالب السلطات الليبية بسرعة موافاة مصر بالتحقيقات وملابسات الحادث والقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة في أسرع وقت.

أما النائب العام المستشار هشام بركات، فقد طالب السلطات الليبية بإمداده بكل المعلومات حول الحادثة. وبدوره أدان الأزهر الشريف -وهو أكبر مؤسسة دينية في مصر والعالم الإسلامي- مقتل المصريين العزّل في ليبيا.

فيما وصف القس صفوت البياضي رئيس الطائفة الإنجيلية فى مصر مقتل المصريين السبعة بـ"الحادث المروع"، مشيرًا إلى أن "الدلائل الظاهرية واضحة بأنهم قتلوا على هويتهم الدينية فى منطقة متشددة دينيًّا". واستنكر أن تنحصر ردود أفعال الحكومة المصرية في الإدانة على استحياء لقتل سبعة أشخاص لا ذنب لهم ولا خيانة ارتكبوها إلا أنهم مصريون يختلفون دينيًّا، ونكتفي بالتعليق أننا ننتظر نتيجة التحقيق. وطالب بـ"اتخاذ القرار الناجز والسريع، ليبرد نار أهل القتلى، وغضب كل المصريين".

كذلك طالب حزب "المؤتمر" الحكومة الليبية بالقصاص العادل حتى لا تتكرر هذه الأعمال الإرهابية مرة أخرى، وحث وزارة الخارجية المصرية على القيام بدور فاعل في حماية المواطنين بالخارج.

في صباح 25 فبراير/ شباط 2014م، وصف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان، استهداف مواطنين مصريين في بنغازي، بالعمل الإرهابي الشنيع، الذي ستعمل السلطات جاهدة على ضبط المسؤولين عنه.

أما وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالحكومة الليبية المؤقتة فقد أدانت بشدة، حادث مقتل سبعة من المصريين على طريق "جروثة" بمدينة بنغازي، وأعربت، في بيان لها، عن بالغ أسف الحكومة الليبية لوقوع هذا الحادث، وإدانتها بشدة لهذا "العمل

الإجرامي الذي لا يعبر عن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف".

وذكر البيان أن "الحكومة تتابع عن كثب سير التحقيقات لمعرفة ملابسات وظروف هذا العمل الإرهابي المؤسف من أجل تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة الشنعاء إلى العدالة".[17]

لقد شُبِّهت الحملة العسكرية التي قادها حفتر للإطاحة بالقوى الإسلامية التي تهيمن على المؤتمر العام الوطني الليبي بعزل قائد القوات المسلحة وزير الدفاع المصري الجنرال عبد الفتاح السيسي الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر في 3 يوليو/تموز 2013م

وكان واضحًا من لهجة البيان أن الخارجية الليبية تريد إرسال رسائل ضمنية إلى السلطات المصرية مفادها أن الحكومة المؤقتة لا دخل لها بهذه الأحداث، وأنها لا ترغب في أن تكون تلك الحادثة معوقًا في سبيل العلاقات المشتركة، ومن ذلك قول بيان الخارجية الليبية: "العلاقات الليبية-المصرية لن تتأثر بهذا الحادث، وهي علاقات تاريخية وإستراتيجية بين البلدين الشقيقين، وإن التواصل مستمر على أعلى المستويات بين المسؤولين في البلدين، حفاظًا على هذه العلاقات ومصلحة الشعبين الليبي والمصري".

في اليوم نفسه بعث السفير الليبي بالقاهرة محمد جبريل بيانًا إعلاميًّا إلى مراسلي الصحف قال فيه: "إن تلك الجريمة البشعة ما هي إلا محاولة للوقيعة بين البلدين الشقيقين وإثارة فتنة طائفية، وأن أحدًا لن يستطيع تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا التي تفرض أفضل أنماط العلاقة بين البلدين. وأن تلك الجريمة النكراء سوف تدفع بالتعاون الأمني والاستخباري بين البلدين إلى الأمام وليس تقليصه، كما يهدف المجرمون، وأن الجانب الليبي سوف يقدم كل التسهيلات الممكنة لمصر في إطار معرفة الحقيقة ومنع وقوع مثل تلك الجرائم مرة أخرى. وأن مرتكبي تلك الجريمة النكراء لن يتمكنوا أبدا من ضرب إسفين بين القاهرة وطرابلس، لأن أي محاولات للتأثير في العلاقة بين البلدين الشقيقيين سوف تفشل بسبب ما يملكه الشعبان من روابط القربى والنسب والمصالح الممتدة".

من خلال ردود الفعل السابقة يتضح أن الحادثة كان لها وقع كبير على سير العلاقات المصرية- الليبية وإن لم تظهر نتائجها في أعلى مائدة العلاقات، رغم أن نيرانها مستعرة من أسفلها. لقد بدا واضحًا من طبيعة تصريحات وبيانات المسؤولين الليبيين أن ثمة جهة خفية تريد تأزيم العلاقات بين البلدين، كما يتضح من تصريحات المسؤول الليبي الرفيع بالقاهرة أن لديه معلومات تنطوي على وجود أهداف من وراء هذا العمل الوحشي، وأن السلطات الليبية لديها بداية الخيط وأنها حريصة على توصيله إلى الجهات المصرية.

وفي هذا التوقيت المتأزم روج عدد من المحللين المقربين من القوات المسلحة المصرية بأن "ما يحدث في ليبيا هو نتاج حكم الفرد

الذى أرسى قواعده الرئيس الراحل معمر القذافي، الذي كان عازفًا عن تأسيس دولة المؤسسات، وأن استمرار الانفلات الأمني على ما هو عليه يهدد الأمن القومي المصري بالمقام الأول".[18]

حفتر والسيسي

من المفارقات التي ربما لا تتكرر كثيرًا في حالات العلاقات الدولية خاصة تلك التي تتعلق ببلدين جارين أن يكون هناك شبه تطابق في سير العملية العسكرية- السياسية في غضون أشهر لا تتعدى أصابع اليدين، ففي 16 مايو/ أيار 2014م، عمد رئيس هيئة الأركان السابق في الجيش الليبي الجنرال خليفة حفتر إلى إعادة المشهد المصري تقريبًا مع بعض التعديلات في المشهد الليبي، مستندًا في ذلك إلى إعجابه بوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي أزاح الرئيس محمد مرسي من السلطة، ومستندًا أيضًا إلى نجاح تلك التجربة في العصف برئيس مدني وإحلال عسكري مكانه.

لقد شُبّهت الحملة العسكرية التي قادها حفتر للإطاحة بالقوى الإسلامية التي تهيمن على المؤتمر العام الوطني الليبي بعزل قائد القوات المسلحة وزير الدفاع المصري الجنرال عبد الفتاح السيسي الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر في 3 يوليو/ تموز 2013م. وعلى المنوال نفسه اتَّهم حفتر حزب "العدالة والبناء" التابع لجماعة الإخوان الليبية وكتلة "الوفاء للشهداء" البرلمانية الإسلامية الأكثر تحفّظًا بـ"تعزيز الإرهاب"، ودعا السلطة القضائية لتشكيل حكومة طوارئ والإشراف على انتخابات برلمانية جديدة. كما ردّد رئيس الشرطة العسكرية العقيد مختار فرنانة، أحد الحلفاء الرئيسيين لحفتر، ما قاله السيسي في مصر حيث أكّد أن تحركهم جاء استجابة لـ"اختيار الشعب" وليس انقلابًا.[19]

اللافت في تلك الحالة الفريدة أن حفتر خرج بعد أيام من بدء حركته العسكرية في عدد من وسائل الإعلام مردداً بالحرف الواحد ما قاله السيسي في مصر بعد الإطاحة بمرسي حيث أكد أنه لن يترشح للرئاسة في ليبيا إلا لو طلب الشعب الليبي منه ذلك، وهو ما يضيء في الأذهان فكرة ارتباط تلك الحركة -على الأقل من جانبها الروحي- بحركة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية نهار الثالث من يوليو/ تموز 2013م.

تصرفات حفتر لا تخفي إعجابًا بالفكرة المصرية فحسب، بل تؤكد أن دعماً ما تمرّره السلطات المصرية الجديدة التي أعقبت 3 يوليو/ تموز 2013م، إلى حليفها أو شبيهها في ليبيا، وليس أدل على ذلك من تلك المعلومات التي نشرتها إحدى وسائل الإعلام العربية المعروفة حول أن إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة المصرية تعقد ندوات مستمرة لضباط وأفراد الجيش للحديث عن خطورة الوضع في ليبيا، في خطوة قد تكون استباقًا لأي تحرك عسكري محتمل، أو تفسر بأنها دعم للحليف الليبي.

وما يشير إلى صحة الافتراض السابق هو الحملة الإعلامية المكثفة التي شنتها

وسائل الإعلام المصرية الحكومية المملوكة للدولة والخاصة الموالية للنظام الجديد حول الوضع الليبي ومساندة الجنرال حفتر في مهمته "التاريخية لتحرير الأراضي الليبية من الإخوان وفلول التنظيم الدولي للجماعة".

والحقيقة أن ما يحدث الآن من "هجوم إعلامي وتحريض على ليبيا يأتي في إطار سلسلة التخبط الذي تشهده مصر نتيجة انصراف الجيش المصري عن عدوه الحقيقي على الحدود الشرقية، إلى دولة شقيقة مثل ليبيا تفتقد لأدنى مقومات الدولة".[20]

ووفقًا لكل المعطيات المتاحة فإن "هذا الهجوم الإعلامي يتم بمعرفة إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، خاصة وأن الإعلاميين الذين يتصدرون المشهد يتبعون بشكل أو بآخر القوات المسلحة المصرية، أي أنهم إعلاميون برتبة ضباط، مع استبعاد توجيه مصر ضربة عسكرية، لأن تلك الخطوة العسكرية، لابد وأن تتم بضوء أخضر من الولايات المتحدة وحلف الناتو".[21]

المهم في تلك الزاوية أن هناك رابطًا لا يمكن تجاهله بين الحركة المسلحة التي بدأها خليفة حفتر في ليبيا وتلك التي بدأت في مصر مع مطلع يوليو/ تموز 2013م، وهو ما يكشفه تحرك ضباط عهد القذافي بوضوح. فحفتر والعديد من كبار مؤيديه هم من بنغازي أو من مدن شرقية أخرى، (ملاصقة لمصر) ما يفسر دعم القوات المسلحة المصرية لتلك العمليات لوجستيًّا وبشريًّا.

خاتمة وتوصيات

من خلال استعراض مجرى العلاقات المصرية- الليبية في التاريخ المعاصر ثم الفترة التي أعقبت اندلاع الربيع العربي (2011 ـ 2014م) يمكن استنتاج أن تلك العلاقات تنقصها الإستراتيجية؛ بمعنى أن كل طرف من الطرفين يعرف جيدًا ماذا يريد من الطرف الآخر لكنه لا يبني تصورًا شاملًا لطريقة استخلاص مراده منه! وهو ما ينعكس بوضوح على تبادل الزيارات الرسمية وردود الفعل حول القضايا الطارئة، وأبرزها قضايا فلول القذافي واختطاف الدبلوماسيين المصريين، ومقتل المصريين المسيحيين السبعة.

وبناء على هذا توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- التشجيع على جلوس الأطراف الفاعلة على طاولة المفاوضات؛ بهدف الخروج بحلول عاجلة وناجزة فيما يتعلق بأزمة تهريب الأسلحة وحقوق العمالة المصرية في الأراضي الليبية، وبحث مطالب الحكومة المؤقتة بخصوص فلول القذافي الذين توفر لهم السلطات المصرية غطاءً سياسيًّا وقانونيًّا على أراضيها.
- الاحتكام إلى القانون الدولي فيما يخص القضايا ذات النزاع السياسي المشترك، ولاسيّما تلك التي تتعلق بتقنين عمليات الصيد المصرية في المياه البحرية الليبية، ومسألة الاتجار بالسلاح عبر الأراضي المصرية.

- توطيد العلاقات بين المؤسسات المتناظرة بين البلدين، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يتعاطى كل من مكتبي النائبين العامين في القاهرة وطرابلس بشكل أكثر إيجابية في مجال الجريمة للحد منها ومن ثم القضاء عليها.
- إشراك الأطراف العربية النزيهة في حالات اختلاف وجهتي النظر حول القضايا العالقة، وفي هذا المقام يمكن أن تلعب الأمانة العامة للجامعة العربية دورًا حميدًا للمّ شمل الطرفين والخروج بأفضل النتائج.
- التعاون بين الجهات غير الحكومة مثل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية؛ للوقوف على طبيعة مشكلات العمالة المصرية في الأراضي الليبية والتوصل إلى صيغة مجتمعية وإعلامية لا تزيد النار بين الجانبين اشتعالاً، وتعمل على تخفيف الضغط على الدولتين رسميًّا.

المصادر والمراجع:

1- يعد محمد حسنين هيكل (٢٣ سبتمبر، ١٩٢٣م) أبرز الصحفيين العرب على الإطلاق، وقد تعدى دوره الصحفي إلى أدوار سياسية واسعة النطاق لعبها في زمن الرئيسين السابقين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، وبعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني عام 2011م، أعاد علاقته بالنظام الحاكم في مصر بعد رحيل مبارك الذي لم يحسن التواصل معه، وفي فترة ما بعد 30 يونيو/ حزيران 2013م، أجرى عدة حوارات صحفية مع فضائية مصرية روج من خلالها لأفكار النظام الجديد. المصدر/ الباحث.

2- من حوار لهيكل مع المذيعة لميس الحديدي فى فضائية CBC أذيع مساء يوم الخميس 3 إبريل/ نيسان 2014م.

3- الملك محمد إدريس الأول (12 مارس 1890م - 25 مايو 1983م) هو أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا وعن قوات الحلفاء في 24 ديسمبر/ كانون الأول 1951م، وحتى 1969م، وهو من العائلة السنوسية، من سلالة محمد بن علي السنوسي، مؤسس الطريقة السنوسية. المصدر/ جمع الباحث المعلومات من مصادر متفرقة.

4- جمع الباحث المعلومات من مصادر متفرقة من بينهما الموسوعة التاريخية الإلكترونية، وموقعا الهيئة العامة للاستعلامات ووزارة الخارجية المصرية على الإنترنت.

5- بسيكري، السنوسي، ليبيا ومصر: علاقات يغيب عنها البعد الإستراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أكتوبر/ تشرين الأول2013م.

6- شافعل، بدر حسن، العلاقات المصرية الليبية تشهد جدلًا واسعًا على خلفية الحكم ببراءة قذاف الدم وظهوره على وسائل الاعلام، القدس العربي اللندنية، 19 ديسمبر/ كانون ثاني 2013م.

7- الحدود المصرية- الليبية عبارة عن شريط حدودي بطول 1049 كيلو مترًا، الأمر الذي يجعل كل تلك المساحة الشاسعة مسرحًا مفتوحًا لعمليات الاختراق والتهريب وبخاصة السلاح للأراضي المصرية في ظل عدم وجود قوات لحرس الحدود من الجانب الليبي مما يجعل مصر مضطلعة بالدور الرئيس والوحيد في ضبط إيقاع تلك المنطقة الشاسعة. / الباحث.

8- تقرير موسع نشرته وكالة أنباء "أسوشيتد برس" بتاريخ 5 مارس/ آذار 2012م.

9- David Schenker، Revolutionary Fallout: Egypt Faces Early Security Challenges، Washington Institute، June 2012.

10- Los Angeles Times. June 2012، according to David Schenker.

11- مقطع فيديو منتشر على موقع "يوتيوب" على الإنترنت، يوضح استهداف مسلحين لطائرة حربية تسقط بعد أن يردد طاقمها الشهادتين. / الباحث.

12- تقرير نشره محمد محسن أبو النور في موقع "صدى البلد" الإخباري 25 أكتوبر/ تشرين الأول2011، ومرفق به فيديو توضيحي للأسلحة، لمتابعة الموضوع الأصلي من الرابط التالي: http: //www.el-balad. com /8465 .

13- دن، ميشيل، تأثيرات الحدث المصري: توتّرات متصاعدة وتحالفات متبدّلة، مركز كارنيجي لدراسات السلام بالشرق الأوسط، 13 فبراير/ شباط 2014م.

14- المصدر السابق.

15- فقرات نصية من حوار السفير الليبي في القاهرة محمد فائز جبريل لجريدة الوطن المصرية، ويمكن متابعة نص الحوار من الرابط التالي: https: / /www. elwatannews.com /news /details /420344

16- تقرير صحفي موسع لجريدة الشروق المصرية، نشر يوم الإثنين 27 يناير/ كانون الثاني تحت عنوان "أبو عبيدة.. كلمة سر اختطاف الدبلوماسيين المصريين بليبيا".

17- تقرير نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية يوم الثلاثاء 25 فبراير/ شباط 2014م، ونشر في كافة وسائل الإعلام. الباحث.

18- خبراء يعلقون على مقتل 7 مصريين بليبيا، اللواء زكريا حسين، المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية، اليوم السابع، الثلاثاء 25 فبراير 2014م.

19- صايغ، يزيد، السياسة العسكرية في ليبيا: تقدم نحو الماضي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 29 مايو/ آيار 2014م.

20- من تصريحات لمحمد محسن أبو النور أدلى بها لمراسل الجزيرة في القاهرة ومنشورة على الرابط التالي: http: / /www.aljazeera.net /news / -443c-ad46-pages /be3d41cc-9be0 9775df8daba5

21- المصدر السابق.